الأزمة الأوكرانية ومستقبل النظام الدولى

(يوليو 2022)

د. نورهان الشيخ

على مدى ما يقرب من العقدين، منذ الثورة البرتقالية 2004، أصبحت أوكرانيا فى قلب رقعة الشطرنج بين واشنطن وموسكو. من ناحية تحاول الولايات المتحدة ومعها الاتحاد الأوروبى دمج أوكرانيا فى المنظومة الأمنية الغربية وضمها إلى حلف شمال الأطلسى (الناتو) لتحقق بذلك إنجاز استراتيجى غير مسبوق وتجعل صواريخها قادرة على ضرب موسكو فى غضون خمس دقائق دون أن تمتلك الأخيرة القدرة على الرد. هذا فى حين لا تتصور روسيا أن يقف الحلف على أبوابها المباشرة، أو "على عتبة بيتنا" على حد تعبير الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، وأن تصبح كييف التى كانت يوماً عاصمة روسيا القديمة وجزء عضوى فى إمبراطوريتها القيصرية ثم السوفيتية خصماً لها.

رغم أن واشنطن فازت فى جولة الثورة البرتقالية، ووصل إلى السلطة الرئيس يوشينكو الذى تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، فإن موسكو فازت بالجولة التالية فى الانتخابات الرئاسية لعام 2010 بفوز فيكتور يانكوفيتش المقرب من موسكو بالرئاسة، وجاءت الجولة الثالثة وإطاحة المعارضة المدعومة من الغرب بالرئيس يانكوفيتش عام 2014 لتكون طاحنة وتلقى بظلالها على العلاقات الروسية الغربية حتى اللحظة، فقد ضمت روسيا شبة جزيرة القرم، وأعلنت جمهوريتي دونيتسك ولوجانسك (منطقة دونباس شرق أوكرانيا) حيث أغلبية السكان من الروس استقلالهما، وأندلعت المعارك بين قوات الدفاع الذاتى فى الجمهوريتين وقوات الحكومة المركزية فى كييف، وعاد شبح الحرب الباردة فى ظل التوتر بين موسكو وواشنطن خاصة فى ضوء العقوبات الواسعة التى فرضتها الأخيرة وحلفائها فى أوروبا وآسيا على روسيا وإقصائها من مجموعة الثمانية وتجميد مجلس روسيا الناتو وغيرها.

كان التوجه العام الحاكم للأزمة الأوكرانية على مدى الثمانى سنوات التالية هو التمسك بالحل السلمى والمفاوضات عبر "رباعية النورماندى"، التى تضم رؤساء كل من روسيا وأوكرانيا وفرنسا والمستشارة الألمانية، و"اتفاق مينسك 2015" الذى تم التوصل إليه فى إطارها. وشهدت الأزمة هدوءاً وإنفراجاً ملحوظاً خلال فترة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الذى أبدى تفهماً للموقف الروسى من الأزمة. فقد أشار ترامب في كلمة ألقاها خلال حملته الانتخابية يوم 1 أغسطس 2016، في مدينة كولومبس بأوهايو، إلى أنه سيدرس إمكانية الاعتراف بالقرم جزءا من الأراضي الروسية، في حال انتخابه رئيساً، وأعرب عن اعتقاده بأنه إذا حاولت واشنطن مساعدة أوكرانيا في استعادة القرم من روسيا بالقوة فقد يؤدي ذلك إلى حرب عالمية ثالثة. مضيفاً "لقد فضل شعب القرم أن يكون مع روسيا، وليس مع البلد الذي كان معه من قبل (يقصد أوكرانيا)، وعلينا أن نأخذ ذلك في عين الاعتبار".

مع وصول الرئيس بايدن للبيت الأبيض عاد التصعيد مرة أخرى، ومنذ نهاية العام الماضى وطبول الحرب تتصاعد بين روسيا والغرب حول أوكرانيا. فقد تفجرت الجولة الحالية من التصعيد الروسى الغربى مع الحشود العسكرية الروسية التى بلغت 100 ألف جندى على حدودها الغربية مع أوكرانياً رداً على حشد الأخيرة 125 ألف جندى على حدود الدونباس استعداداً لإخضاع جمهوريتي دونيتسك ولوجانسك للسيطرة الأوكرانية بالقوة، وهو ما اعتبرته روسيا خرقاً لاتفاق مينسك للسلام 2015، وتهديداً للروس المقيمين فى المنطقة وللأمن القومى الروسى خاصة مع إعادة تأكيد الناتو على السعى لضم أوكرانيا ومعها جورجيا إلى عضويته، فيما تعتبره روسيا موجه سادسة من توسيع الحلف ومد بنيته العسكرية باتجاهها. وفى دائرة من التصعيد المتبادل حذرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خطط روسيا "لغزو أوكرانيا" وعواقب ذلك، وهو ما نفته روسيا مؤكدة أن ما تتخذه من إجراءات داخل أراضيها هو لحماية أمنها القومى وكرد فعل لأنشطة الناتو العسكرية فى البحر الأسود وعلى الحدود الأوكرانية معها رغم أن الأخيرة ليست عضو فى الناتو بعد. وأن تحركاتها تأتى فى إطار العقيدة العسكرية الروسية لعام 2014، وعقيدة السياسة الخارجية لعام 2016 ، التى تنص على أن عدم التزام الحلف بمبادئ الأمن المتكافئ للجميع

والتوسع وزيادة ترسانته العسكرية باتجاه روسيا هو التهديد الرئيسى للأمن القومى الروسى، ويقتضى التحرك بجدية لمواجهته باعتباره عملاً عدائياً ضد روسيا ويهدف إلى تطويقها.

شهد فجر يوم 24 فبراير منعطفاً هاماً للأزمة الأوكرانية بإعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن إطلاق "عملية عسكرية خاصة" لحماية منطقة دونباس في جنوب شرق أوكرانيا، الأمر الذى أثار تساؤلات عدة حول أسباب هذا التصعيد وتداعياته على النظام الدولى، ومستقبل أوكرانيا فى ضوء ذلك.

أولاً: أسباب التصعيد ودوافعه:

من الواضح أن واشنطن هى من تمسك بإيقاع الأزمة، وأثر وصول إدارة بايدن للبيت الأبيض كثيراً على مسارها، فمنذ مطلع أبريل 2021، والتوتر يسود المشهد الأوكرانى، ليس فقط لما أعلنه بايدن من أن روسيا العدو الأول للولايات المتحدة وكونه مهندس السياسة الأمريكية خلال فترة التصعيد الأولى عام 2014، وإنما لعوامل موضوعية ومصالح هامة.

من ناحية تسعى إدارة بايدن لإثبات جدراتها ومغازلة الداخل الأمريكى فى وقت تواجه الإدارة انتقادات حادة بسبب استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والعجز عن السيطرة على فيروس "كوفيد -19" وتداعياته ومتحوراته، إلى جانب استمرار ما يسمى بـ "الظاهرة الترامبية" وحالة الانقسام السياسى والمجتمعى الذى بلغ تصعيد غير مسبوق مع اقتحام مبنى الكونجرس فى 6 يناير من العام الماضى. فى هذا السياق، فإن تصعيد المواجهة مع روسيا له أهميته خاصة قبيل انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى المقررة هذا العام والتى يسعى الديمقراطيون لاستمرار تقدمهم بها.

من ناحية أخرى، تعمل إدارة بايدن على لم الشمل الغربى بعد ما أحدثه الانسحاب الأمريكى من أفغانستان ثم صفقة "أوكوس" من شروخ بين واشنطن وحلفائها الأوربيين، وشكوك حول إلتزام واشنطن بالأمن الأوروبي الذى لخصة بايدن فى شعار "America Back". ويعتبر تأجيج

المخاوف الأوروبية من موسكو أو ما يطلق عليه البعض "شيطنة روسيا" عامل أساسى لتحقيق الاصطفاف الغربى، خاصة بعد أن تعالت بعض الأصوات الأوروبية مطالبة بإعادة تطبيع العلاقات مع موسكو ورفع العقوبات عليها نظراً لتأثيرها السلبى على المزارعين والاقتصاد الأوروبى عامة. كما يدعم هذا جهود واشنطن لتقليص النفوذ الروسى فى سوق الطاقة الأوروبى وإتاحة مساحة أكبر لصادرات الغاز المسال الأمريكى لأهم وأقرب الأسواق إليها لاسيما بعد أن أصبحت الولايات المتحدة رابع أكبر مصدر للنفط والغاز فى العالم عام 2020.

يأتى هذا فى وقت تشهد روسيا نمواً ملحوظاً فى قدراتها العسكرية، واستقرار اقتصادى نسبى رغم ما يواجهه الاقتصاد الروسى من صعوبات، وشراكة قوية مع العملاق الصينى. إن روسيا الحالية ليست روسيا ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتى، وما قبلته فى التسعينات وأوائل الألفية لا تقبله اليوم، وهناك إصرار من جانب الرئيس بوتين على ترتيب العلاقة مع الغرب باتفاقات وإلتزامات مكتوبة تضمن الأمن القومى الروسى لعقود قادمة قد لا يكون هو على رأس السلطة وقتها، وتمثل بصمة تاريخية له.

هناك تناقض فى المصالح بين روسيا والغرب حول مدى واسع من القضايا، لعل أهمها وأبرزها قضية توسيع الناتو وضم أوكرانيا. ومع إنسداد أفق الضمانات الأمنية لروسيا بدأت المخاوف مع قرع طبول الحرب من الإنزلاق لمواجهة لا منتصر فيها ولا مهزوم، الكل خاسر دون شك. وحذرت روسيا من خطر وقوع مواجهة كبيرة مع الغرب ما لم تفكر واشنطن وحلفاؤها بجدية في تقديم ضمانات أمنية لموسكو، وتقدمت للجانب الأمريكى والناتو في 15 ديسمبر 2021 بمشروعي اتفاقين لضمانات أمنية ملزمة قانونا حول ثلاث قضايا محورية. أولها، عدم توسع الناتو شرقا بضم أوكرانيا وأي دول أخرى، وعدم إنشاء قواعد عسكرية في الجمهوريات السوفيتية السابقة غير المنتمية إلى الناتو واستخدام البنى التحتية فيها لممارسة أي أنشطة عسكرية، وعدم تطوير التعاون العسكري الثنائي معها حيث تخشى روسيا من اتفاقات ثنائية بين أوكرانيا وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا حال عدم انضمامها للناتو. ثانيها، التزامات بعدم نشر الصواريخ الأمريكية الجديدة متوسطة وقصيرة المدى في أوروبا. ثالثها، الحد من الأنشطة العسكرية في

أوروبا واستبعاد زيادة ما يسمى بمجموعات قوات المرابطة الأمامية، ووجوب تخلي الناتو عمليا عن الانتشار المادي في الدول التي انضمت إلى الحلف بعد العام 1997، أي بعد التوقيع على اتفاق روسيا الناتو.

رغم تعدد القنوات الدبلوماسية لوقف التصعيد بدءاً من قمة الرئيسان بايدن وبوتين عبر الفيديوكونفرس، والتى يمكن اعتبارها "قمة أوكرانيا"، فى 7 ديسمبر 2021 واستمرت ساعتين لبحث سبل الخروج الآمن من المواجهة، ثم المحادثات الهاتفية بينهما فى 30 ديسمبر والتى استمرت خمسون دقيقة، وما أعقب ذلك من ثلاث جولات من المفاوضات المباشرة بين روسيا والغرب حول الضمانات الأمنية التى تقدمت بها موسكو، فى جنيف مع واشنطن استمرت سبع ساعات ونصف يوم 10 يناير 2022، ومشاورات مجلس روسيا – الناتو في 12 يناير فى بروكسل والتى كانت الأولى منذ عامين ونصف، ثم اجتماع لممثلي موسكو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 13 يناير فى فيينا، إلا إنها جميعاً لم تنجح فى بلورة تفاهمات بين الطرفين، بل ولم تحدد موعداً لجولات أخرى قادمة.

أصرت روسيا على إغلاق الباب رسميا أمام كلاً من أوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى الناتو ووقف تمدده باتجاهها فى حين رفض الحلف ذلك جملة وتفصيلا، وأعاد الأمين العام للناتو، ينس ستولتنبرج، التأكيد على سياسة الباب المفتوح التي يتبعها الناتو، وحق كل دولة في اختيار الترتيبات الأمنية الخاصة بها، وأن الحلف لن يتنازل عن حق توسيع صفوفه، ونشر قواته في الشرق. كما رفضت موسكو طلب الولايات المتحدة الخاص بإعادة تموضع القوات الروسية بسحبها من الحدود مع أوكرانيا وإعادتها لأماكن تمركزها، باعتبار ذلك شأناً داخلياً لا يجوز التدخل فيه لكون القوات داخل الأراضى الروسية.

أثار تصريح الرئيس الأوكرانى فى مؤتمر ميونيخ للأمن حول إمكانية استعادة الوضع النووي لأوكرانيا وتطويرها للسلاح النووى، مخاوف وقلق روسيا. وكانت أوكرانيا واحدة من أربع جمهوريات سوفيتية بها أسلحة نووية، وعقب تفكك الاتحاد السوفيتى تم نقل كل الأسلحة النووية

من الجمهوريات الثلاث إلى روسيا. وقد طالب زيلنيسكى بعقد اجتماع للدول المشاركة في مذكرة بودابست التي كان من المفترض أن تضمن أمن أوكرانيا مقابل تخليها عن حيازة الأسلحة النووية، مشيراً إلى أن كييف تتقدم بهذا المقترح للمرة الرابعة والأخيرة، وفي حال عدم إجراء المفاوضات قد تعيد أوكرانيا النظر في قرار التخلي عن الأسلحة النووية. وربما كانت هذه القشة التى قسمت ظهر البعير، فما كان من الممكن أبداً لروسيا أن تقبل بدولة نووية عسكرية على حدودها مرة أخرى.

فى هذا السياق بدأت موسكو "العملية العسكرية الخاصة" فى أوكرانيا محددة خمس أهداف رئيسية تسعى إليها عبر عمليتها العسكرية يمكن إيجازها فيما يلى:

- تدمير البنية العسكرية الأوكرانية وتحييدها: والتى تعتبرها روسيا بنية هجومية تم تطويرها من جانب الغرب، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، لتهديد موسكو، ومنها يتم توجيه الضربات لمنطقة دونباس وتحديداً جمهوريتى دونيتسك ولوجانسك التى يقطنها أغلبية من الروس الذين يرتبطون عضوياً مع روسيا، وتعتبرهما الأخيرة إمتداد أثنى وبشرى وثقافى لها. ومن ثم فإن حماية منطقة الدونباس ووقف المعارك وقصف كييف لها دافع رئيسى للعملية الروسية.

- السيطرة على البنية النووية الأوكرانية.

- دعم جمهوريتى دونيتسك ولوجانسك فى مواجهة كييف: وتوفير مظلة لتقدم قوات الجمهوريتين لاستعادة ما تعتبره أراضى تابعة لها إدارياً، ومد سيطرتها إلى حدود إقليم الدونباس وتحريره بالكامل من سيطرة القوات الحكومية لكييف التى قامت بإخضاع مساحات واسعة منه خلال العمليات العسكرية عام 2014 وجمدت الأوضاع عند ما يشار إليه بخط التماس بين دونباس وقوات كييف.

- استعادة إمدادات المياه لشبه جزيرة القرم من نهر دنيبر عبر قناة شمال القرم، التى كانت تؤمن 85٪ من احتياجات شبه جزيرة القرم من المياه العذبة، وقامت السلطات الأوكرانية بقطع المياه عن شبه الجزيرة عبر سدا أقامته منذ 8 سنوات.

- تأكيد حياد أوكرانيا وإلتزام النظام الأوكرانى بعدم الانضمام إلى حلف شمال الأطلسى أو السماح بمد بنيته العسكرية باتجاه موسكو، والعودة إلى ما كانت عليه كييف فى الفترة منذ

تفكك الاتحاد السوفيتى عام 1991 وحتى نهاية فترة الرئيس الأوكرانى ليونيد كوشما عام 2004 من حيث التوازن فى العلاقة بين روسيا والغرب، ومراعاة المصالح الروسية وضرورات الأمن القومى الروسى بما فى ذلك حقوق الروس فى أوكرانيا.

ثانياً: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على النظام الدولى:

إلى جانب تصدع العلاقة بين روسيا والغرب، للأزمة تداعيات هامة على مكانة روسيا فى جوارها القريب، وكذلك على هيكل النظام الدولى ومستقبله.

(1) التحول لنظام اقتصادى عالمى جديد:

شهدت السنوات الأخيرة خطوات جادة من جانب روسيا والصين لإنهاء الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمى حيث ارتبط صعود الأخيرة مطلع القرن العشرين، الذى بات يعُرف بالقرن الأمريكى، بالنمو السريع فى الاقتصاد الأمريكى، وسعيها إلى ترجمة قوتها الاقتصادية الضخمة إلى نفوذ سياسى واستراتيجى عالمى، والتراجع الحاد للاقتصادات الأوروبية المنافسة فى أعقاب الدمار الذى لحق بأوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى مكنها من بسط سيطرتها على الاقتصاد العالمى من خلال مجموعة من الآليات منها إنشاء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وأهمها وأكثرها تأثيراً اعتماد الدولار فى كافة المعاملات المالية والتجارية عالمياً فيما عُرف بنظام "بريتون وودز". وعلى مدى ما يزيد عن سبعة عقود سيطر الدولار على المعاملات التجارية في العالم وجري تسعير معظم السلع بالدولار وفي مقدمتها النفط، وكذلك الأسهم، والاحتياطات المالية في مختلف دول العالم، مما جعل حركة سعر الدولار صعودا وهبوطا تحدث هزات اقتصادية عالمية متفاوتة الشدة والتداعيات، بل إن اتجاه الأموال حول العالم يرتبط ارتباطا مباشرا فى الأعم الأغلب من الحالات بقيمة الدولار وسعر الفائدة التى يحددها مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى، وهو الأمر الذي ظهر جليا عندما بدأ الأخير في تحريك سعر الفائدة على الدولار.

إلا إن هيمنة عملة واحدة على المعاملات الدولية يعد استثناء لا سابق له في التاريخ، ولاشك أن حلحلة وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة ستؤثر حتماً على الاقتصاد الأمريكى، وتفقد واشنطن أداة هامة للتأثير الدولى، وتعد مؤشر قوى على التحول باتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد. وقد أدت التطورات المصاحبة للحرب فى أوكرانيا إلى إعطاء دفعات قوية إلى هذا التوجه، ربما استغرقت عقوداً أطول لولا العقوبات المفروضة على روسيا. فقد اعتمدت موسكو وبكين سياسة التخلى عن الدولار فى التعاملات الاقتصادية الدولية، وتعزيز اعتماد الروبل واليوان وغيرها من العملات الوطنية فى التداول، صحيح أن عدد من دول العالم قد بدأ فى تنمية احتياطات من اليوان باعتباره عملة المستقبل، وكان هناك تبادلات بين روسيا وعدد من الدول بالعملات الوطنية ومنها الصين والهند وتركيا دول الاتحاد الأوراسى وغيرها، إلا إن قيام الشركات الأوروبية بالدفع بالروبل مقابل الغاز الروسى، والتوسع فى استخدام العملات الوطنية مع الشركاء التجاريين لروسيا سرع من وتيرة التخلى عن الدولار، ووضع الروبل فى مكانة اقتصادية غير مسبوقة كعملة تداول وتقييم دولى. وإلى جانب التحول السريع فى معاملاتها التجارية نحو استخدام العملات الوطنية تتخذ روسيا خطوات جادة لإنشاء أنظمة مصرفية ومالية مستقلة عن نظام "سويفت" الدولي للخدمات المصرفية الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة، والذى تم إقصاءها منه فى إطار العقوبات المفروضة عليها. وفي هذا الإطار أطلقت روسيا عام 2018 منظومتها المالية التي تشبه نظام "سويفت، وقامت بربطه بنظيره الصينى.

تأتى المساعى الروسية السابقة فى سياق دولى مواتى، فقد كثرت الدعوات للابتعاد عن العملة الأمريكية في التجارة الخارجية والحد من هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، نظرا لسياسة العقوبات التي تتبعها واشنطن وحرب التعريفات الجمركية التي تنتهجها مع دول العالم، فالصين تسعى كذلك لفك ارتباطها الكبير بالدولار، وأطلقت بورصة عالمية في شنجهاي للطاقة، يتم تداول عقود النفط فيها بالعملة الصينية، في خطوة وصفت بضربة قوية للـ"بترودولار". وأعلنت تركيا عن عزمها استبدال الدولار في تعاملاتها التجارية بعملتها المحلية أو اليورو أو اليوان، ودعت دول مجلس تعاون البلدان الناطقة بالتركية إلى استخدام عملاتها الوطنية في التجارة فيما

بينها. كما أعلن العراق انتقاله إلى عملات أخرى مثل اليورو في التجارة البينية خاصة فى مجال صادرات النفط، وتحاول فنزويلا وباكستان وغيرهما من الدول تقليل الاعتماد على الدولار فى إطار توجه أصبح شبه عالمى.

بل واتجه الاتحاد الأوروبي، الشريك الأساسى للولايات المتحدة، أيضاً إلى تقليص الدولار في التجارة البينية، للحد من هيمنة العملة الأمريكية على التجارة العالمية، وتعزيز دور اليورو حيث أدت الحروب التجارية التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى خسارة الاتحاد الأوروبي مئات الملايين من الدولارات، ودعا رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك، جان كلود يونكر، في كلمته للبرلمان الأوروبي، إلى ضرورة تجريد العملة الأمريكية من صفة العملة العالمية الرئيسية، وأشار إلى أن أوروبا تسدد 80% من واردات الطاقة بالعملة الأمريكية، مؤكدا أن العملة الأوروبية اليورو يجب أن تصبح "الوجه والأداة لأوروبا الجديدة ذات السيادة"، فى إشارة إلى اتساع دائرة التحدى الدولى للدولار والتغير الهيكلى فى النظام الاقتصادى العالمى.

من ناحية أخرى، طالت تداعيات العقوبات الغربية على روسيا فارضيها، واشنطن وحلفائها الأوروبيين، الذين لم تتعافى اقتصاداتهم من تداعيات أزمة "كوفيد -19" بعد. ولعل التأثير المباشر كان على أسعار السلع الغذائية والطاقة سواء الغاز أو البنزين، فقد ارتفعت أسعار البنزين فى الولايات المتحدة إلى مستويات تاريخية ووصلت إلى حوالى 6 دولار فى المتوسط وما يرتبط بذلك من تضخم وضغوط على المواطن. وتبدو الأوضاع أكثر تعقيداً فى أوروبا فهناك نقص واضح فى عدد من المواد الغذائية الأساسية مثل الزيت والدقيق وغيرها، وارتفاع غير مسبوق فى سعر الغاز إلى 2200 دولار لكل ألف متر مكعب، الأمر الذى سيؤثر حتماً على حجم الانتاج ومعدلات النمو فى العديد من الدول الأوروبية. وحذر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني، من ارتفاع معدلات التضخم في البلاد إلى 7.3% في مارس، بينما ارتفعت الأسعار في أبريل بنسبة حوالى 7.5 %، مقارنة بمستواها خلال نفس الشهر من العام الماضي. هذا إلى جانب تأثر قطاع الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الطاقة و تقليل العرض والطلب تأثرا بظروف التوتر السياسي والأمني في أوروبا بوجه عام.

(2) استقطاب مرن فى النظام الدولى:

أدت الأزمة إلى الاتجاة نحو حالة من الاستقطاب المرن فى النظام الدولى ليس على أساس أيديولوجى كما كان عليه الحال فى فترة الحرب الباردة، ولكن على أساس مصلحى، فرغم الضغوط الأمريكية الشديدة على العديد من الدول لاتخاذ موقف إدانة واضح تجاه روسيا، وفى مقدمتهم الصين والهند، والانتقادات الأمريكية والأوروبية التى وصلت حد التهديد أحياناً، فإن الدولتين وغيرهما رفضوا الاستجابة وأكدوا الحرص على استمرار التعاون مع روسيا إنطلاقاً من المصالح الحيوية التى تربط الطرفين، مما خلق حالة من الاستقطاب كانت قائمة من قبل ولكن ليس بمثل هذا الوضوح بين مجموعتين من الدول. الأولى تحافظ جاهدة على النظام الدولى ذات الوضعية الأمريكية المهيمنة وتناصب روسيا العداء المعلن والصريح، وتضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وشركائهما. أما الثانية، فتقودها روسيا والصين، وتسعى إلى نظام متعدد القوى أكثر توازناً وعدالة، وإنهاء الغطرسة الأمريكية التى تهدد الأمن والاستقرار فى العالم من وجهة نظر الدولتين. وكان هذا واضحاً خلال عملية التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرارات الإدانة لروسيا، والتى ظهر فيها الانقسام بين المجموعتين، وصحيح إن الأولى انخرط فيها عدد أكبر من الدول إلا إن الثانية تضم دول ذات ثقل ديموجرافى واقتصادى واستراتيجى لا يمكن إغفاله.

على صعيد أخر، ورغم أن واشنطن حاولت توظيف الأزمة لعزل روسيا وتقويضها سياسياً واقتصادياً، فإن ما تقوم به روسيا فى أوكرانيا، وموقفها السابق فى أوسيتيا الجنوبية، عزز من مكانتها كقوة كبرى لاسيما فى الفضاء السوفيتى السابق وكونها شريك وحليف يعول عليه، وهو ما تجلى فى موقفها من كازاخستان ثالث أهم الجمهوريات السوفيتية السابقة بالنسبة لروسيا، بعد أوكرانيا وبلوروسيا، والعضو المؤسس فى منظمة معاهدة الأمن الجماعى والاتحاد الاقتصادى الأوراسى ومنظمة شنجهاى، وحيث قاعدة بايكونور الفضائية الروسية وحوالى 20% من السكان من الروس. فقد اتهمت موسكو الغرب بالوقوف وراء الاحتجاجات التى اندلعت فى كازاخستان مطلع العام الجارى، وخرجت عن السيطرة يوم 5 يناير فى "ألماتى"، العاصمة الصناعية للبلاد،

واعتبرت الأحداث محاولة من الغرب لتقويض أمن وسلامة كازاخستان بالقوة باستخدام تشكيلات مسلحة مدربة ومنظمة، مؤكدة إنها لن تسمح بـ"ثورات ملونة" مرة أخرى.

ويفسر هذا التحرك الروسى السريع والحاسم تحت مظلة منظمة معاهدة الأمن الجماعى حيث تم إرسال قوات لحفظ السلام، روسية بالأساس، لتأمين المنشآت الحيوية فى كازاخستان خاصة فى العاصمة نور سلطان. وكان للدعم الروسى دور رئيسى فى سرعة تعافى كازاخستان وإستعادة الأمن والاستقرار فى البلاد فى غضون أسبوع وبدء انسحاب قوات حفظ السلام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعى بدءً من يوم 13 يناير. وقد أنطوى السلوك الروسى فى الأزمة الكازاخية ومن قبلها الأزمة فى بلوروسيا حين أندلعت الاحتجاجات فى أعقاب الانتخابات الرئاسية بدعم غربى واضح، على رسالة مباشرة مفاداها أن موسكو لن تسمح بزعزعة نفوذها عبر الإطاحة بالنظم الصديقة لها فى دول الجوار، وأن ما حدث فى أوكرانيا وجورجيا لن تسمح بتكراره تحت أى دعاوى، الأمر الذى يفاقم حالة الاحتقان مع الغرب الذى يجعل من نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان شعاراً لتحقيق مصالحه.

إلا إن سعى روسيا لضمان نفوذها ومصالحها فى الفضاء السوفيتى السابق وحماية الروس فى الجمهوريات السوفيتية السابقة لا يعنى بالضرورة سعيها لإحياء الاتحاد السوفيتى بصيغته التقليدية، أو أن يكون التدخل العسكرى نمط متكرر لحماية الروس على النحو الذى أشارت إليه بعض المصادر فيما يتعلق بجمهورية ترانسنيستريا التى تطالب بالانفصال عن مولدوفا ويمثل الروس المجموعة العرقية الأكبر فيها بنسبة 34)٪(. إن روسيا تحاول تعزيز نفوذها وروابطها مع دول الفضاء السوفيتى، وتتحرك فى هذا الاطار على قدمين: اقتصادية ممثلة فى الاتحاد الاقتصادى الأوراسى، وعسكرية ممثلة فى منظمة معاهدة الأمن الجماعى التى تعتبر حلف سياسى عسكرى يضم ست من الجمهوريات السوفيتية. إن موسكو تدرك أنه لا يمكن إعادة عقارب الساعة للوراء، ولا يمكن سلب الجمهوريات السوفيتية استقلالها السياسي الكامل بالصيغة السوفيتية، ولكن يمكن تطوير أطر تحقق الهدف دون انصهار سياسى كامل.

خاتمة: ماذا عن المستقبل؟:

إن ثبات روسيا على موقفها ومضيها قدماً فى عملياتها العسكرية رغم العقوبات القاسية المفروضة عليها، والدعم الاستخباراتى والعسكرى الضخم التى تقدمه الولايات المتحدة ودول الناتو لأوكرانيا، فى تحدى صارم لواشنطن وحلفائها، له دلالته فيما يتعلق بمستقبل أوكرانيا، ومكانة روسيا الدولية، وفى الفضاء السوفيتى السابق الذى يمثل مجالها الحيوى ومنطقة نفوذها الأساسية. فمن ناحية، ورغم ما يتردد فى الإعلام الغربى من إخفاق وبطئ روسى، فإن روسيا تحقق تقدم على الأرض حيث تسيطر على الأجواء الأوكرانية بالكامل وكذلك شواطئها الممتدة على البحر الأسود لتصبح أوكرانياً فعليا دون قوات جوية أو بحرية، كما تم تدمير أكثر من 90% من البنية العسكرية الأوكرانية، وتسيطر موسكو على منطقة الدونباس بالكامل تقريباً، وتم ربط الدونباس بشبة جزيرة القرم، إلى جانب عدة إجراءات تمثل تحولاً هاماً فى الأوضاع بالمنطقة، منها تشكيل إدارات عسكرية مدنية مشتركة لتسيير وإدارة البلدات والمدن التى تم السيطرة عليها تحت إشراف روسيا، واعتماد الروبل كعملة تداول فى المنطقة، والبدء فى إعادة الحياة لطبيعتها واستئناف عمل الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء وإعادة تأهيل وترميم المساكن وغيرها.

فى ضوء ذلك هناك سيناريوهين لمستقبل أوكرانيا ووضع منطقة دونباس. أولهما، الإبقاء على استقلال جمهوريتى دوينتسك ولوجانسك مع تبعية فعلية لروسيا على غرار أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا اللتين اعترفت موسكو باستقلالهما فى أعقاب حرب الأيام الخمسة بين روسيا وجورجيا عام 2008. وكانت جمهوريتى دونيتسك ولوجانسك قد أعلنتا الاستقلال عن أوكرانيا عام 2014. وفى عام 2017 أعلن ألكسندر زاخارتشينكو، رئيس جمهورية "دونيتسك" السابق وممثلين عن 19 مقاطعة أوكرانية، قيام ما أطلق عليه دولة "مالوروسيا" الاسم الروسى التاريخي لأوكرانيا. ورأى زاخارتشينكو أنه من المفترض أن تحل "مالوروسيا" محل أوكرانيا الحالية التى "فقدت مصداقيتها" على حد تعبيره، وذلك عبر فترة انتقالية قد تصل إلى ثلاث سنوات. وتأكيداً لجدية الخطوة، أعلن ألكسندر تيموفييف، نائب رئيس حكومة دونيتسك، نص الوثيقة الدستورية للدولة الجديدة، وتم تحديد مدينة دونيتسك عاصمة لها، على أن تكون كييف عاصمة ثقافية وتاريخية. وسبق إعلان

زاخارتشينكو مشاورات أجراها بهذا الشأن مع النخب السياسية ورجال الأعمال في الأقاليم الداعمة له، إلى جانب الترويج واسع النطاق لحلم "مالوروسيا" من جانب المدونون والكتاب المقربون من دونيتسك. وقد اغتيل زاخارتشينكو فى العام التالى واتهمت روسيا القوميين الأوكرانيين باغتياله وتوقف الحديث عن "مالوروسيا. ورغم كل هذه التطورات فإن روسيا لم تعترف رسمياً باستقلال الجمهوريتين عن أوكرانيا إلا فى 21 فبراير 2022 قبل بدء عملياتها العسكرية بيومين. كما أعلنت روسيا يوم 6 مايو تعيين، أولجا ماكييفا وروديون ميروشنيك، سفيرين لجمهوريتي دونيتسك ولوجانسك الشعبيتين على التوالى لديها.

السيناريو الثانى، وهو الأرجح على المدى الطويل، يتمثل فى ضم منطقة دونباس إلى روسيا، مثلما حدث لشبة جزيرة القرم، ففى خطابه بمناسبة عيد النصر فى الحرب الوطنية العظمى يوم 9 مايو أشار الرئيس بوتين إلى مشاركة "الجنود من مناطق مختلفة من وطننا بما فى ذلك أولئك الذين جاؤا من الدونباس مباشرة"، فيما اعتبر مؤشراً على اعتبار الدونباس جزء من روسيا لاسيما وأن احتفال هذا العام كان روسياً خالصاً واقتصرت المشاركة فيه على القوات الروسية فقط خلافاً لسنوات سابقة كانت تتم خلالها دعوة دول منظمة معاهدة الأمن الجماعى ومنظمة شنجهاى للمشاركة فى الاحتفال.

كذلك أشارت رئيسة مجلس الاتحاد، الغرفة الأعلى للبرلمان الروسي، فالينتينا ماتفيينكو يوم 12 مايو أن روسيا "ستقبل قرار سكان مقاطعة خيرسون" الأوكرانية بشأن انضمام هذا الإقليم إلى روسيا من عدمه، وأنه بات بإمكان مقاطعة خيرسون تبني قرارات بشكل مستقل دون التخوف من سلطات كييف والكتائب القومية. جاءت تصريحات ماتفيينكو بعد يوم من إعلان نائب رئيس الإدارة العسكرية المدنية الجديدة في مقاطعة خيرسون، كيريل ستريموووسوف، عن نية سلطات الإقليم الجديدة التقدم إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بطلب ضمه إلى قوام بلاده. كما أشار سكرتير المجلس العام لحزب "روسيا الموحدة" الحاكم فى روسيا، أندريه تورتشاك خلال زيارة إلى خيرسون يوم 6 مايو، إن "روسيا ستبقى هنا إلى الأبد." وقد علق المتحدث باسم الرئاسة الروسية، ديمتيرى بيسكوف على ذلك بقوله: "أولا، يعود القرار بشأن تقديم هذا الطلب من عدمه إلى سكان

مقاطعة خيرسون، وهم الذين يتعين عليهم تقرير مصيره. وأنه ينبغي أن "تستند مثل هذه القرارات المصيرية إلى قاعدة قانونية واضحة وأن تكون شرعية تماما كما كان في قضية القرم."

أما باقى أوكرانيا (الجزء الغربى) فإن ما يهم روسيا هو جعلها دولة محايدة منزوعة السلاح، وستسعى إلى تحقيق ذلك عبر المفاوضات، وما لم تحققه الأخيرة ستفرضه القوة والأمر الواقع من وجهة النظر الروسية. الأمر الذى يرجح استمرار المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة ومعها دول الناتو، فسيطرة روسيا على الدونباس لن ينهى الأزمة وسيعتبر نهاية مرحلة وبداية أخرى. ورغم أن استمرار التصعيد فى الأزمة قائم، وهناك تخوف من امكانية لجؤ الرئيس بوتين لإستخدام السلاح النووى، إلا إن نشوب حرب عالمية ثالثة يظل مستبعداً ولا يسعى أى طرف لذلك. وقد أشارت أفريل هينز، مديرة الاستخبارات الوطنية، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 10 مايو إلى إنه "من الواضح أننا في موقف ندعم فيه أوكرانيا ، لكننا أيضًا لا نريد أن ينتهي بنا المطاف إلى حرب عالمية ثالثة، ولا نريد أن يكون لدينا موقف يستخدم فيه الفاعلون الأسلحة النووية"، ولا يوجد إمكانية وشيكة لبوتين لاستخدام الأسلحة النووية". ورغم أن العقيدة العسكرية الروسية تجيز استخدام السلاح النووى إلا إن ذلك شريطة تعرض روسيا لتهديد وجودى يهدد كيان الدولة الروسية أياً ما كان السلاح المستخدم، ومن غير المتصور أن تدفع واشنطن إلى هكذا سيناريو وما ينطوى عليه من تدمير للعالم بأسره.

إن التطورات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التى تشهدها أوكرانيا والعالم تتفاعل معاً باتجاه نظام دولى يختلف كثيراً عن ذلك الذى كان قائماً على مدى ما يزيد عن سبعة عقود، وتتمثل أهم ملامحه فى التعددية وتوازن المصالح المدعومة بتوازن القوى.

المراجع:

1. Военная доктрина Российской Федерации, (http://kremlin.ru/events/president/news/47334)

2. Гарантии безопасности РФ и США намерены обсуждать по трем направлениям, Известия, 31 декабря 2021, https://iz.ru/1272071/2021-12-31/garantii-bezopasnosti-rf-i-ssha-namereny-obsuzhdat-po-trem-napravleniiam
3. Ежегодная пресс-конференция Владимира Путина, 17 декабря 2020, http://kremlin.ru/events/president/news/64671
4. Концепция внешней политики Российской Федерации, утверждена Президентом Российской Федерации В.В.Путиным 30 ноября 2016 г, (http://www.mid.ru/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/2542248)
5. Переломный момент: что Путин и другие президенты обсудили на саммите ОДКБ, Ведомости, 10 января 2022, https://www.vedomosti.ru/politics/articles/2022/01/10/904112-odkb-sobitiya-kazahstane
6. Полный текст Минских соглашений, РИА Новости, 12.02.2015, https://ria.ru/20150212/1047311428.html
7. При условии встречных шагов со стороны НАТО»: Путин заявил о готовности не размещать в Европе ракеты 9М729, 26 октября 2020, RT, https://russian.rt.com/world/article/796474-zayavlenie-vladimir-putin-drsmd
8. Рябков заявил об угрозе нового ракетного кризиса, РИА Новости, 27.12.2021, https://ria.ru/20211227/ryabkov-1765615003.html
9. Biden says U.S. ground troops 'not on the table' for Ukraine, The Washington Post, December 8, 2021, https://www.washingtonpost.com/politics/biden-says-ground-troops-not-on-the-table-but-putin-would-face-severe-economic-sanctions-for-ukraine-invasion/2021/12/08/3b975d46-5843-11ec-9a18-a506cf3aa31d_story.html
10. Deputy Secretary Wendy R. Sherman at a Press Availability, US Department of State, January 12, 2022, https://www.state.gov/deputy-secretary-wendy-r-sherman-at-a-press-availability-2/
11. National Security Strategy of the United States of America, December 2017, https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf
12. NATO rejects Russian accusations on missile deployment, Reuters, December 14, 2021, https://www.reuters.com/world/nato-rejects-russian-accusations-missile-deployment-2021-12-14/
13. Paul Sonne, John Hudson & Ellen Nakashima, U.S. plans to discuss missile deployments with Russia as part of effort to defuse Ukraine crisis, National Security, January 8, 2022, https://www.washingtonpost.com/national-security/us-russia-talks-ukraine/2022/01/07/2fb5874e-6ff6-11ec-974b-d1c6de8b26b0_story.html
14. Press conference by NATO Secretary General Jens Stoltenberg following the meeting of the NATO-Russia Council, 12 Jan. 2022, https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_190666.htm
15. Sean M. Lynn-Jones, Why the United States Should Spread Democracy, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, March 1998.